

استكمال إجراءات المشروع الصيني لتطوير ميناء عدن



واشنطن / سبأ
أعلن صندوق النقد الدولي مساء أمس عن موافقة المجلس التنفيذي للصندوق في اجتماعه على اتفاق مدته ثلاث سنوات يتيح للجمهورية اليمنية الاستفادة من التسهيلات الائتمانية الممددة بقيمة تعادل 365.25 مليون وحدة حقوق سحب خاصة أي ما يعادل (552.9 مليون دولار أمريكي) لمساعدتها في دفع جهودها لتحقيق نمو يعود بالنفع على كل شرائح السكان.

وقال الصندوق في بلاغ أصدره مساء أمس: "وفي ضوء قرار المجلس التنفيذي، سيبدأ اليمن صرف مبلغ فوري يعادل 48.74 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (حوالي 73.8 مليون دولار أمريكي)، على أن يتم صرف المبالغ المتبقية على دفعات نصف سنوية ترتبها بإجراء ست مراجعات.

وقال نائب المدير العام -رئيس المجلس التنفيذي بالنيابة ناويوكي شينوهارا: "بلدت السلطات اليمنية جهودها محمودة لدعم الاستقرار الاقتصادي الكلي والنمو، ومع ذلك، فقد ظلت التحديات السياسية والأمنية تفرض عبثاً على مناخ السياسات والنتائج الاقتصادية، وعلى وجه الخصوص، ضعفت أرسدة المالية العامة والحسابات الخارجية بسبب فترات التأخير في إجراء الإصلاحات الأساسية وزيادة أعمال التخريب لمنشآت النفط.. لافتاً إلى أن التحديات الرئيسية التي تواجه اليمن في الفترة المقبلة، تتمثل في تحسين وضع المالية العامة والحسابات الخارجية، إلى جانب دعم النمو الاحتوائي وخلق فرص العمل.

وأضاف "لقد أطلقت السلطات برنامجاً اقتصادياً طموحاً لمواجهة هذه التحديات وتخفيف البطالة المرتفعة على أساس دائم والحد من انتشار الفقر".

وأوضح أن برنامج السلطات، الذي يدعمه اتفاق بين اليمن والصندوق لمدة ثلاث سنوات في إطار التسهيل الائتماني الممدد، يهدف إلى معالجة احتياجات ميزان المدفوعات وسد فجوة التمويل في المالية العامة والحفاظ على الاستقرار الاقتصادي الكلي، مع حماية فئات السكان الأشد احتياجاً.

وتطرق نائب مدير عام الصندوق إلى الإصلاحات التي تتخذها الحكومة اليمنية ومنها رفع الدعم عن المشتقات النفطية في إطار حزمة الإصلاحات التي تشمل الإنعاش التدريجي لدعم المشتقات النفطية نظراً لضخامتة وعدم جدواه.. مبيناً أنه قد تم بالفعل اتخاذ الخطوة الأولى في هذا الاتجاه وسوف تكتملها المعالجات للأثار الاجتماعية من خلال اعتماد حالات جديدة في شبكة الضمان

استعراض مشروع موازنة حزموت للعام 2015 م

المكلا/ سبأ
ناقشت لجنة الخطة والموازنة بمحافظة حزموت في اجتماعها أمس بالوكالة برئاسة الأمين العام للمجلس المحلي بالمحافظة صالح عبود العمقي التقارير المقدمة من المرافق ووحدات السلطة المحلية بشأن إعداد مشروع الموازنة التقديرية والبرنامج الاستثماري للعام 2015م. وأستعرض الاجتماع الذي حضره وكيل المحافظة المساعد للشؤون الفنية المهندس محمد أحمد العمودي الكتاب الدوري بشأن إعداد مشروع الموازنة العامة للدولة لسنة المالية 2015م وما تم إنجازه من البرنامج الاستثماري للمحافظة لعام 2014م. وشدد الاجتماع على ضرورة استكمال المناقشات لمشروع الخطة والموازنة مع الجهات المختصة في مكنتي المالية والتخطيط والتنمية في موعد أقصاه الأربعاء القادم بهدف مراجعتها وإقرارها بصفتها النهائية. وأشادت اللجنة بالمجلس المحلي في مديريته ودوع التزامه بالبرنامج الزمني المحدد لتقديم مشروع الخطة والموازنة ومناقشته ومراجعتها مع الجهة المختصة.

تمويل 356 مشروعاً بتكلفة 146 مليون ريال بحزموت

المكلاء/ أحمد محمد بن زاهر
مول صندوق الصناعات والمنشآت الصغيرة بمحافظة حزموت خلال الأول من العام الجاري 2014م (356) مشروعاً صغيراً ومنشأة صغيرة مدرة للدخل بمبلغ إجمالي (146 مليوناً و460) ألف ريال حيث استفاد منها (356) شخصاً بينهم (95) امرأة. وأوضحت ذلك للثورة الأخت/ عليا فيصل بن كوير مديرة صندوق الصناعات والمنشآت الصغيرة بمحافظة حزموت مشيراً إلى أن هذه المشاريع تم تمويلها بالتنوع ما بين إنتاجية وخدمية وتجارية حيث ساهمت هذه المشاريع في تنشيط الحركة التجارية والاقتصادية بالمحافظة وساهمت في التخفيف من البطالة.

وأشارت الأخت/ مديرة فرع الصندوق بحزموت إلى أن الصندوق لدية خلال العام الجاري 2014م العديد من البرامج التوسعية لتمويل العديد من الصناعات والمنشآت الاقتصادية الصغيرة بالمحافظة وخاصة المهنية والحرفية والتي تساهم في تنشيط الحركة الاقتصادية والتجارية في البلاد.

مناقشة سير إعداد مشروع موازنة السلطة المحلية بشبوة

شبوة/ سبأ
ناقش اجتماع محافظة شبوة أمس برئاسة وكيل المحافظة فهد سالم الطوسلي وناصر محمد القميشي سير إعداد مشروع موازنة السلطة المحلية والإطار المتوسط لها للأعوام 2015م-2017م. واستعرض الاجتماع الذي ضم مدراء عموم المديرية وأعضاء المجالس المحلية واللجنة الفنية لإعداد الموازنة، التوجهات الخاصة بموازنة الأعوام القادمة والمحددات الرئيسية لها. وفي اللقاء أشار الطوسلي إلى أهمية تلك التوجهات بهدف مصلحة المحافظة وضمان تنفيذ المشاريع العنقدة لها أولاً بأول بدلا من ترحيل الكثير منها لسنوات طويلة.. موجهاً مدراء المديرية بإنجاز مشاريع خطط موازنتها خلال فترة لا تتجاوز العاشر من سبتمبر الجاري.

تأهيل 20 متدرباً بمجال الادارة المالية بالمحافظة اجتماع يناقش مستوى تحصيل الايرادات بعدن

عدن/ سبأ
ناقش اجتماع أمس برئاسة أمين عام محلي عدن عبدالكريم شائف مع مدراء عموم المديرية وصندوق النظافة أنشطة التحسين ومستوى تحصيل الإيرادات في تلك المديرية. واستمع المجتمعون إلى شرح من المدير التنفيذي للصندوق قائد أُنعم حول جهود كوادره في أعمال النظافة وحفظ المنجزات المحققة خلال مراحل العمل.

حضر الاجتماع وكيل محافظة عدن خالد الجعيلاني. إلى ذلك بدأت أمس بعدن دورة تدريبية حول الإدارة المالية الفعالة لمنظمات المجتمع المدني المحور الثالث من برنامج التعزيز المؤسسي

يقول تقرير البنك الدولي أنه يعيش نحو 70 % من سكان اليمن البالغ عددهم 22.5 مليون نسمة يعيشون في مناطق ريفية، ويتركز الفقر في أوساط هؤلاء السكان، حيث ترتفع معدلات الفقر بدرجة كبيرة عن المتوسط القومي.

وقد ساعدت الأراضي الجبلية الوعرة وعزلة القرى الصغيرة، إضافة إلى نقص الطرق الملائمة، على عزل كثير منها عن مراكز النشاط الاقتصادي وحرمانها من الخدمات الأساسية.

ويرى خبراء البنك الدولي أن المجتمعات المحلية يجب أن تكون مسؤولة عن تحديد ما تحتاجه من مشاريع البنية التحتية. ولم يمكن هذا من المجتمعات المحلية وضمن مسؤوليتها عن المشاريع فحسب، بل إنه ضمن مستوى عاليًا من المشاركة مع الحكومة المركزية.

ويقول علي خميس، رئيس فريق العمل بالمشروع في البنك الدولي «ستحتاج هذه المشاريع إذا استطاعت عملية تحديدها وإعدادها تمكين المجتمعات المحلية التي تعيش في مناطق ريفية مخلخلة السكان وفقراء الحضر بمنحهم دورا أكبر في اتخاذ قرارات تخص مستقبلهم.

واضاف : سيأتي النجاح أيضا من رفع مستوى المجتمعات المحلية إلى مستوى الشريك الكامل في التنمية، وهو ما سيعزز في النهاية من العقد الاجتماعي بين الدولة اليمنية ومواطنيها.»

وقدمت مجتمعات محلية من مختلف أنحاء البلاد مقترحات للقيام بمشاريع فرعية، وتشكلت وحدة مستقلة لإدارة المشروع بغرض إدارة المشروع كله ومراجعة الطلبات، وذلك في عملية تتسم بالشفافية تضمن التوزيع العادل للأموال على أكثر المجتمعات المحلية احتياجاً. وتم الاستعانة بالمقاولين المحليين، وفي حالات شبكات الصرف الصحي ومياه الشرب وتجميع المياه، تولت المجتمعات المحلية المسؤولية عن الصيانة والتشغيل.



وسيبدأ المشروع بعد توسعته الجهود الرامية إلى إضافة اللامركزية مع وجوده على المستوى القومي ويتوفير التدريب وبناء القدرات لتأهيل المناطق الريفية.

وتوظيف سيواصل المشروع بعد توسعته بحسب البنك الدولي، التعاقد مع المقاولين المحليين وتوظيف مواطنين من المجتمعات المحلية وإنشاء مشاريع فرعية كثيفة العمالة صغيرة النطاق ومدفوعة باعتباريات الطلب للمناطق الريفية قليلة السكان وكذلك المجتمعات الفقيرة في المناطق الحضرية.

وفي حين أن الأفراد سيستفيدون من فرص العمل

صندوق النقد يقدم تسهيلا ائتمانيا لليمن بمبلغ يتجاوز نصف مليار دولار أمريكي لـ 3 سنوات

الاجتماعي بمايكفل وصول الدعم بدقة إلى الفقراء. وأردف قائلا: "هناك تدابير أخرى على صعيد المالية العامة ستهدف إلى تخفيف عجز الموازنة على المدى المتوسط عن طريق إصلاح الخدمة المدنية وتحسين الامتثال الضريبي..". موضحاً أن هذه التدابير ستؤدي أيضا إلى تحرير موارد الموازنة للإنفاق على احتياجات البنية التحتية والمصرفيات الاجتماعية.

واستطرد قائلا "وللحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي على المدى القصير، ينبغي أن يعيد البنك المركزي اليمني سياسته النقدية حسب الحاجة للحد من تأثير إصلاح الدعم على التضخم، وينبغي أيضا مواصلة تحسين الإطار النقدي لتعزيز نقل أثر تغييرات السياسة ودعم المزيد من المرونة في سعر الصرف.. مؤكدا في ذات الوقت على أهمية إصلاحات القطاع المالي التي تعتمده السلطات إجراءها بهدف تعزيز التنظيم والرقابة في القطاع المصرفي إلى جانب تقوية البنية التحتية السوقية."

وتضمن البلاغ الصحفي الصادر عن الصندوق عرضاً للتطورات الاقتصادية في اليمن.. موضحاً أن موقف الاقتصاد الكلي ظل مستقرًا نسبيًا في عام 2013، كما ظل النمو في حدود معتدلة. وقال: "استمر النمو المطرد خارج قطاع الهيدروكربونات بمعدل 4% تقريبا، بينما شهد النمو تحسنا قويا في قطاع الهيدروكربونات، مما عوض جانباً من انخفاض الناتج النقفي في السنتين السابقتين".

ومضى قائلا: "ونتيجة لذلك، من المقدر أن يكون نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي قد تضاعف إلى ما يقرب من 5%، وفي نفس الوقت، حدث ارتفاع طفيف في متوسط التضخم ليصل إلى 11% (صعدا من حوالي 10% في العام السابق)، وظل سعر الصرف مستقرًا..

بينما سجل التضخم بعض الانخفاض في النصف الأول من عام 2014، لكن إنتاج النفط انخفض بسبب أعمال التخريب، مما أدى إلى نقص حاد في إمدادات الوقود والكهرباء". وأردف: "وقد حقق اليمن تقدما في عملية التحول السياسي منذ أزمة عام 2011، غير أن التعافي الاقتصادي ما يزال غير كاف لتخفيف مستويات البطالة والفقر المرتفعة.. فمدد بلع المعدل المتوسط لنمو إجمالي الناتج المحلي أقل من 1.5% سنويا قبل أزمة 2011 ثم تراجع منذ ذلك الحين".

وتابع: "ويبلغ الفقر وبطالة الشباب في اليمن حوالي 54% و 45% على الترتيب، وهما من أعلى المعدلات على مستوى العالم، وكذلك استمر تراجع

صندوق النقد الدولي مساء أمس عن موافقة المجلس التنفيذي للصندوق في اجتماعه على اتفاق مدته ثلاث سنوات يتيح للجمهورية اليمنية الاستفادة من التسهيلات الائتمانية الممددة بقيمة تعادل 365.25 مليون وحدة حقوق سحب خاصة أي ما يعادل (552.9 مليون دولار أمريكي) لمساعدتها في دفع جهودها لتحقيق نمو يعود بالنفع على كل شرائح السكان.

وقال الصندوق في بلاغ أصدره مساء أمس: "وفي ضوء قرار المجلس التنفيذي، سيبدأ اليمن صرف مبلغ فوري يعادل 48.74 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (حوالي 73.8 مليون دولار أمريكي)، على أن يتم صرف المبالغ المتبقية على دفعات نصف سنوية ترتبها بإجراء ست مراجعات.

وقال نائب المدير العام -رئيس المجلس التنفيذي بالنيابة ناويوكي شينوهارا: "بلدت السلطات اليمنية جهودها محمودة لدعم الاستقرار الاقتصادي الكلي والنمو، ومع ذلك، فقد ظلت التحديات السياسية والأمنية تفرض عبثاً على مناخ السياسات والنتائج الاقتصادية، وعلى وجه الخصوص، ضعفت أرسدة المالية العامة والحسابات الخارجية بسبب فترات التأخير في إجراء الإصلاحات الأساسية وزيادة أعمال التخريب لمنشآت النفط.. لافتاً إلى أن التحديات الرئيسية التي تواجه اليمن في الفترة المقبلة، تتمثل في تحسين وضع المالية العامة والحسابات الخارجية، إلى جانب دعم النمو الاحتوائي وخلق فرص العمل.

وأضاف "لقد أطلقت السلطات برنامجاً اقتصادياً طموحاً لمواجهة هذه التحديات وتخفيف البطالة المرتفعة على أساس دائم والحد من انتشار الفقر".

وأوضح أن برنامج السلطات، الذي يدعمه اتفاق بين اليمن والصندوق لمدة ثلاث سنوات في إطار التسهيل الائتماني الممدد، يهدف إلى معالجة احتياجات ميزان المدفوعات وسد فجوة التمويل في المالية العامة والحفاظ على الاستقرار الاقتصادي الكلي، مع حماية فئات السكان الأشد احتياجاً.

وتطرق نائب مدير عام الصندوق إلى الإصلاحات التي تتخذها الحكومة اليمنية ومنها رفع الدعم عن المشتقات النفطية في إطار حزمة الإصلاحات التي تشمل الإنعاش التدريجي لدعم المشتقات النفطية نظراً لضخامتة وعدم جدواه.. مبيناً أنه قد تم بالفعل اتخاذ الخطوة الأولى في هذا الاتجاه وسوف تكتملها المعالجات للأثار الاجتماعية من خلال اعتماد حالات جديدة في شبكة الضمان

برامج لتنمية المجتمعات المحلية

البنك الدولي : المشاريع كثيفة العمالة مفتاح التنمية المحلية في اليمن

تقرير / محمد راجح

كشف البنك الدولي عن برامج تنموية تستهدف التنمية المحلية في اليمن من خلال تبني مشاريع كثيفة العمالة تستهدف المناطق النائية في مختلف محافظات الجمهورية.

ويرى البنك في أحدث تقرير له أن المشاريع كثيفة العمالة مفتاح التنمية المحلية في اليمن، للدور الذي تلعبه في جعل المجتمعات شريكة في التنمية وفي تحديد احتياجاتها من الخدمات والبنى التحتية وتقوية الروابط الوطنية من خلال تقوية العقد الاجتماعي بين الحكومة والمواطنين.

وأكد البنك الدولي أن مشاريع كثيفة العمالة التي تدار بواسطة قطاعات التنمية الاجتماعية مثل مشروع الأشغال العامة والصندوق الاجتماعي للتنمية قد تسهم في مكافحة البطالة وخلق شراكة مجتمعية فاعلة والتكيز على مكافحة الفقر وخلق فرص العمل، وجعل المجتمعات المحلية تشعر بالمسؤولية عن الإنجاز والمشاركة فيه.

وقد وافق مجلس المديرين التنفيذيين للبنك الدولي على منحة إضافية بمبلغ 50 مليون دولار لتوسيع برنامج الأشغال العامة في اليمن. وبهذه المنحة تتعزز بلادنا الوصول إلى 1.3 مليون مواطن آخر، وذلك عن طريق تمويل ما لا يقل عن 300 مشروع فرعي جديد.

وسيستمر المشروع بعد توسعته في استخدام المقاولين المحليين وتعيين مواطنين من المجتمعات المحلية وإنشاء مشاريع فرعية كثيفة العمالة صغيرة النطاق ومدفوعة باعتباريات الطلب لقرى قليلة السكان وكذلك المجتمعات الفقيرة في المناطق الحضرية.

وتهدف المنحة لتوفير مزيد من الفرص الاقتصادية المطلوبة وتحسين إمكانية الحصول على الخدمات الأساسية، وذلك بالتزامن مع خطة الحكومة لتوسيع